غرفة تجارة بغداد والتحديات الاقتصادية (١٩٣٦ـ ١٩٥١)

المدرس المساعد ثامر عبد السادة جاسم المكتوم
وزارة التربية - مديرية تربية النجف الأشرف
t339504@gmail.com

Baghdad Chamber Of Commerce And Economic Challenges(1936-1951)

Asst Lec. Thamer Abdul Sada Jassim Al Maktoum
Ministry of Education - Najaf Directorate of Education

الملخّص :

تعد الغرف التجارية من المؤسسات الاقتصادية المهمة في تاريخ حياة الدولة، فهي ترسم بشكل واضح الملامح الاقتصادية لحركة التجارة في البلاد، كما تعد النظام المالي الدقيق الذي من خلاله معرفة الحجم المالي للصيارفة وشؤون الاقتصاد.

فقد تناولنا في بحثنا هذا المسيرة التاريخية الاقتصادية لغرفة تجارة بغداد، إبتداءً من تاريخ تأسيسها مروراً بعملها، واهم المشاكل التي واجهتها وطرق معالجتها. ونظراً للدور الذي لعبته هذه المؤسسة الاقتصادية سعت الحكومة العراقية إلى بذل الجهود لمساندة عمل غرفة تجارة بغداد، كما سمحت الحكومة على انه من حق أي شخص الاشتراك في الغرف التجارية، فضلا عن ذلك فان الحكومة سمحت لمن هم من غير المسلمين المشاركة في انتخابات الهيئة الإدارية، وحدّد القانون المرقم (٤٠) لسنة ١٩٢٦ الهيئة ومكوناتها.

تطرقنا إلى عمل غرفة تجارة بغداد خلال فترات متعاقبة، خلال الفترة (١٩٣٥- ١٩٣٦) وإنشاء مايسمى بـ (البورصة) الذي يتم من خلالها تجمع التجار والصيارفة لغرض المضاربات والمقايضات الذي انعكس بشكل ملحوظ على واقع عمل غرفة تجارة بغداد، كما حددت لجان فرعية دائمة للغرف التجارية التي تتكون من مسؤولين وهيئات إدارية تمارس أعمالا أنيطت بها، كما تم معرفة الدرجات التي يشغلها رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية للغرفة التجارية، فضلا عن ذلك معرفة الاعتبارات المالية لكل مشارك وحسب الدرجات. فضلا عن ذلك فقد تناولنا في هذا البحث اوضاع العراق الاقتصادية خلال المدة (١٩٤٨ ــ ١٩٥١) والاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمواجهة التحديات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : جعفر أبو التمن، مير بصري، غرفة تجارة بغداد، بورصة، الاعتبارات المالية، ، الاعتمادات، لجنة الكفالات.

Abstract:

The chambers of commerce are among the important economic institutions in the history of the state's life. They clearly delineate the economic features of the trade movement in the country. They are also the delicate financial system through which knowledge of the financial size of money changers and economic affairs.

The beginnings of the establishment of the chambers of commerce in Baghdad were

We touched on the work of the Baghdad Chamber of Commerce during successive periods, during the period (1935-1936) and the creation of the so-called (stock exchange) through which merchants and money changers gathered for the purpose of speculation and trade-offs, which was markedly reflected on the reality of the Baghdad Chamber of Commerce work, The permanent subcommittees of the Chamber of Commerce have identified their own businesses, and the degrees occupied by the Chairman and members of the Administrative Board of the Chamber of Commerce have been known, in addition to that knowledge of the financial considerations of each participant and the grades.In addition,we dealt in this research conditions of Iraq during the period 1948 ١٩٥١ـــ،and the measures taken by the Iraqi government to confront the economic challenges .

Key word : Jaafar Abu Al-Taman, Mir Basri, Baghdad Chamber of Commerce, Bursa, financial considerations, , Credits, Guarantees Committee.

المقدمة

تُعَد دراسة الغرف التجارية من الدراسات المهمة، لما لها من أثر فاعل وكبير في حياة العراق الاقتصادية، ووضع هذه الدراسة في مسارها العلمي الصحيح، والكثير من الدراسات الاقتصادية تعالج مواضيع مختلفة سواء كانت دراسة اقتصادية داخلية أو خارجية، ولكن من يُسيّر الحالات الاقتصادية في البلد وطرق معالجتها كانت من مهام الغرف التجارية والمتمثلة بغرفة تجارة بغداد والغرف التجارية الأخرى.

لم تكن اهتمامات غرفة تجارة بغداد مقتصرة على الجوانب الاقتصادية الداخلية فقط وإنما كان للجوانب الاقتصادية الخارجية وطرق معالجتها وتعاملها وتمثيلها الاقتصادي الخارجي وأهم ما نتج عن ذلك من مردودات اقتصادية كان لها جوانب اقتصادية على واقع الاقتصاد العراقي.

تناولت هذه الدراسة تأسيس وعمل غرفة تجارة بغداد في العراق وأنشطتها التجارية والاقتصادية وهيئاتها الإدارية واللجان الفرعية فيها ودوراتها الانتخابية منذ التأسيس وعلاقاتها بالمجتمع العراقي، ودراسة أوضاعه والاقتصادية، والاهتمام الذي حظيت به من قبل الحكومة العراقية آنذاك.

ولم يكن تأسيس غرف تجارة بغداد اجتهادا بل فرضت بعض الظروف التجارية والاقتصادية في العراق إلى تشكيلها ومنها الثقل التجاري والاقتصادي الذي تمتعت به بغداد، وكان للاعتبارات المالية لأعضاء الغرف التجارية دورا فاعلا في اختيار من يمثل هذه الغرف في رئاستها ونواب الرئاسة وسكرتاريتها وعضويتها، وتكوين الهيئات الإدارية لها. ولا بد من الذكر بان الغرف التجارية رسمت السياسة التجارية والاقتصادية في بغداد والمدن العراقية الأخرى، ودورها الفعّال في تحديد الوضع الاقتصادي في العراق من خلال هيئاتها الإدارية، وكان لها دورا فاعلا في توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والدول العربية، وكذلك تمثيلها التجاري والاقتصادي في المحافل الدولية.

الوضع الاقتصادي والتجاري في العراق خلال المدة (١٩٣٦ــ ١٩٥١) وطرق معالجتها والأزمات الاقتصادية والتجارية التي شهدها العراق خلال تلك الحقبة،

والانعكاسات الاقتصادية التي شهدها العالم، كان لها تأثيراً على واقع المجتمع العراقي اقتصادياً.

تضّمن هذا البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة، وأهم الاستنتاجات العامة التي توصلنا إليها من أجل تقويم غرفة تجارة بغداد وعملها، وكذلك دراسة الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال المدة (١٩٤٨ــ ١٩٥١).

كرّس المبحث الأول لدراسة تاريخ ونشأة الغرف التجارية في العراق، والدورات الانتخابية التي مرّت بها منذ التأسيس وعبر مراحل متعددة، وكذلك الاعتبارات المالية التي تحدّد هيئاتها الإدارية، ودورها الاقتصادي والتجاري في تمثيل العراق في المحافل الدولية، وتوثيق علاقاتها مع الدول العربية.

أما المبحث الثاني فقد تضمن أوضاع العراق الاقتصادية خلال المدة(١٩٤٨ــ ١٩٥١) سواء كانت داخلية أو خارجية، وأهم الأزمات التي شهدتها هذه المرحلة، وكيفيّة التعامل معها من قبل الحكومة العراقية وطرق معالجتها.

أعتمد هذا البحث على مصادر عدة ومتنوعة، تراوحت أهميتها بين مصادر لها علاقة بموضوع الدراسة، كانت في مقدمة تلك المصادر: كتاب يوسف رزق الله غنيمة(تجارة العراق قديما وحديثا)، وكتاب حنا بطاطو (العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، وكتاب مير بصري(رحلة العمر من ضفاف نهر دجلة إلى وادي التيميس)، وكذلك أعتمد هذا البحث على بعض التقارير السنوية لغرفة تجارة بغداد(١٩٣٥ـ ١٩٣٦م)، وكذلك تقرير غرفة تجارة بغداد(١٩٣٨ـ ١٩٣٩م)، وتقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة الميزانية العامة لعام ١٩٥١ المالية.اما الدراسات السابقة فهناك العديد من الباحثين قد طرحوا مواضيع لها علاقة بالبحث مثل: (مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، بغداد،شركة التجارة المحدودة، ١٩٤٨، تقارير غرفة تجارة بغداد، مجلة غرفة تجارة بغداد، محمد سلمان حسن، التطورات الاقتصادية في العراق ١٨٦٤ـ ١٩٥٨، بيروت، المكتبة العصرية،١٩٦٥).

المبحث الأول: تأسيس غرفة تجارة بغداد ودورها في المحافل الدولية والعربية:

تأسست عام ١٩١٠م أولى الغرف التجارية في بغداد، وكانت تتألف من مدير المصرف العثماني (مد كوريان) رئيساً ونائب الرئيس (شاؤول معلم)، وستة أعضاء[1]، وكانت

هذه الغرفة لها بدايات، فكانت هناك غرفة محلية تأسست تحت رعاية الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨م، ولكنها تدهورت بعد دخول بريطانيا بغداد عام ١٩١٧م[٢]. كان " جعفر ابو التمن"[٣] نائب رئيس الغرفة منذ عام ١٩٢١م ولكن قدَّم استقالته بعد الانحلال الذي أصاب غرفة تجارة بغداد[٤].

وفي العام ١٩٢٦ أصدرت الحكومة العراقية قانون غرف التجارة رقم (٤٠) والصادر في ٩ آيار ١٩٢٦ واحتفل بافتتاحها في ٢٩ أيلول ١٩٢٦ ، وأجازت بموجبه تأسيس الغرف التجارية، فجاء في المادة الرابعة من الفصل الأول منه لعموم التجار والصيارفة والمصارف والمقاولين في العراق من أيَّة جنسية كانوا، الاشتراك في الغرف التجارية؛ وجاء أيضا في القانون نفسه على تشكيل الهيئة الإدارية للغرف التجارية العراقية، يجب أن يتألف من (١٥) عضواً، كما منح هذا القانون الحقّ لغير العراقيين، للمشاركة في انتخاب الهيئة الإدارية المكونة من : رئيساً ورئيساً ثانياً وسكرتيراً دون النظر في معرفة جنسيتهم[٥] ، وفي الرابع من تشرين الأول عام ١٩٢٦م، عقد الاجتماع الأول لغرفة تجارة بغداد، وتم تأسيس أُولى الغرف التجارية بحكم ثقل مركز بغداد التجاري والمصالح التجارية فيها؛ وكان ذلك في ظل الانتداب البريطاني[٦]، وكان من بين الحاضرين وزير المالية آنذاك (صبيح نشأت)[٧]، الذي أكد ضرورة انتخاب هيئة إدارية متوازنة في أعضائها[٨]. ووجود بعض الشركات الأجنبية المشاركة وكانت الشركات البريطانية وشركاتها المختلطة"الأنكلوـ فرنسية" أو" الأنكلو فرنسيةـ أمريكية" لها حصة الأسد ومن الدرجة الأولى في غرفة تجارة بغداد، واكتمل نصاب الغرفة في عام ١٩٢٧م[٩].

وكانت الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد لعام ١٩٢٦م تتألف من (المستر راين) رئيسا و (قاسم باشا) نائبا للرئيس، و(الياهو حسقيل عاني) سكرتيراً، وسبعة أعضاء[١٠].

وجرت انتخابات الغرف التجارية في غرفتي تجارة الموصل والبصرة، وفي (١٥) تشرين الأول ١٩٢٦م تمَّ اختيار هيئة إدارية لغرفة تجارة الموصل من بين (٧٧) تاجراً، وشركة، ومصرف، وحضر الانتخابات (٩٥) ممثلاً، وبالتالي تمَّ تشكيل غرفة تجارة الموصل، وفي الوقت نفسه تمَّ اختيار هيئة إدارية لغرفة تجارة البصرة[١١].

أولاً: غرفة تجارة بغداد عام(١٩٣٥ــ ١٩٣٦م).

عندما جاءت وزارة "ياسين الهاشمي"[١٢] في ١٧ آذار ١٩٣٥م اتخذت وزارته عدَّة إجراءات منها إنشاء "بورصة"[١٣] ، وحاولت وزارة الهاشمي الثانية حصر التجارة مع اليابان في يد إحدى الشركات اللبنانية لما تتمتع به هذه الشركة من شهرة تجارية، وأنشأت بورصة التجارة لضبط المتاجرة بالمنتوجات المحلية الرئيسية كالحبوب والتمور والقطن والصوف والجلود، وهذه الإجراءات واجهة معارضة من قبل التجار[١٤].

أما إدارة غرفة تجارة بغداد الدورة السادسة (١٩٣٥ـ ١٩٣٦م) فكانت تتكوَّن من محمد جعفر أبو التمن الرئيس الأول و(ابراهيم حييم معلم اسحق)[١٥] الرئيس الثاني و(محمد كامل الخضيري)[١٦] السكرتير(امين السر) و(مير بصري[١٧] معاون السكرتير[١٨].

تألفت غرفة تجارة بغداد من لجان فرعية دائمة هي :

١- لجنة الشؤون الماليَّة واللجان الدائمة: بعضوية محمد جعفر أبو التمَّن، إبراهيم حييم معلم، إبراهيم الشابندر، حسقيل داود شمطوب، خضوري مير لاوي.

٢- لجنة الكفالات والشهادات: بعضوية صيون شلمو عبودي، محمد الحاج خالد، محمد كامل خضوري، خضوري داود شكر.

٣- لجنة الكشف والتسعير: وتتألف من صالح أليشاع ساسون، رحيمن نسيم مصري، يامين موشي شاشا، أوستن الستيوود، ولفر هربت تبري[١٩].

ثانياً: غرفة تجارة بغداد (١٩٣٦ــ ١٩٣٨م) :

بالنسبة إلى الدورة السابعة لغرفة تجارة بغداد في العام (١٩٣٦ـ ١٩٣٧م)، فكان عدد أعضائها (٢١) عضواً، وكانت اللجنَّة المالية تتكوَّن من خمسة أعضاء، ولجنة الكفالات والشهادات تتكوَّن من خمسة أعضاء، ولجنة الكشف والتسعيرة تتألف من ستة أعضاء[٢٠].

في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦م تألفت وزارة" حكمت سليمان"[٢١] وفي هذه الفترة عمل جعفر أبو التمن على تجميد غرفة تجارة بغداد بصورة مؤقتة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في العراق على أثر انقلاب (بكر صدقي)[٢٢] ويعد هذا ضمن الاجراءات المهمة للمحافظة على الثروة الاقتصادية، وعُهِدَ إلى مير بصري وظيفة مراقب البورصة بالوكالة إضافة إلى وظيفة كـ " معاون السكرتير"[٢٣].

أما بالنسبة إلى دورة انتخاب أعضاء غرفة التجارة لعام (١٩٣٧ـ ١٩٣٨م) فكانت مطابقة للدورة السابقة، إذ كان مجموع الأعضاء (٢١)، والغرفة التجارية تتكوّن من رئيس ثان، وعضو استشاري، ومعاون السكرتير، وثمانية أعضاء،أما بالنسبة إلى اللجان، فتتكوّن اللجنة المالية من أربعة أعضاء، وكانت لجنة الكشف والتسعيرة مكوّنة من أربعة أعضاء، ولجنة الكفالات والشهادات مكوّنة من أربعة أعضاء[٢٤] .

ثالثاً: تكوين غرفة تجارة بغداد للعام المالي (١٩٣٨ـ ١٩٣٩م). جدول يبين حجم الاعتبارات المالية للأعضاء المشاركين[٢٥].

الدرجة	الاعتبارات المالية بالدينار العراقي[٢٦]	مجموع الأعضاء	بريطانيون	غربيون آخرون	يهود عراقيون	يهود آخرون	عراقيون مسلمون	عرب غير عراقيين	آخرون
الأولى	٥٧٠٠٠	٢٥	١٢	٢	٧	٣	١	-	-
الثانية	٢٢٥٠٠	٢٢	٣	-	١١	-	٥	٣	-
الثالثة	٧٥٠٠	٨٤	٥	٢	٤٤	-	٢٧	٤	٢
الرابعة	٢٢٥٠	١٣٠	١	٣	٧٣	-	٤٣	٢	٧
الخامسة	٣٧٥	١٦٢	٢	٢	٥٨	-	٩٠	٥	١
السادسة	١٠٠	٧٥	-	-	١٩	-	٥٠	١	-
المجموع		٤٩٨	٢٣	٩	٢١٢	٣	٢١٦	١٥	١٠

أما الأعضاء لغرفة تجارة بغداد الدورة العاشرة لعام ١٩٤٠م، فكان عدد أعضائها (٢٠) عضواً ، وكانت اللجنة المالية تتكوّن من أربعة أعضاء، ولجنة الكشف تتكوّن من أربعة أعضاء ولجنة الكفالات تتكون من أربعة أعضاء[٢٧].

وبشأن الدورة الانتخابية الحادية عشرة لعام ١٩٤٠م لغرفة تجارة بغداد فكانت تتكوّن من (٢١) عضواً، واللجنة المالية تتكوّن من أربعة أعضاء، ولجنة الكشف مكوّنة من أربعة أعضاء، أما لجنة الكفالات فبلغ عدد أعضائها أربعة[٢٨].

في أيار عام ١٩٣٨ صدر قانون بتوقيف عمل البورصة، وأُحيلت أعمالها إلى غرفة تجارة بغداد[١٨]، وكان " جون سمرسكيل Jon Sumerskil"[٢٩] السكرتير التجاري للسفارة البريطانية وموظّفوه يترددون على غرفة تجارة بغداد لاستطلاع أحوال التجارة المحليَّة وتطورها وإحصاءاتها[٣٠].

ويبلغ عدد لجنة إدارة الغرفة للدورة الانتخابية الثانية عشرة لعام ١٩٤٢م (٢١) عضواً، واللجنة المالية تتكوَّن من أربعة أعضاء، أما لجنتا الكشف والكفالات فهي مطابقة من ناحية أعضاء اللجنة الماليَّة[٣١].

أما عدد أعضاء اللجنة الإدارية لغرفة تجارة بغداد الدورة الانتخابية السابعة عشرة لعام (١٩٤٦ـ ١٩٤٧) فكانت مكوَّنة من (١٩) عضواً، أما لجنة الكشف فهي مكوَّنة من أربعة أعضاء، وتتكوَّن لجنة الكفالات من خمسة أعضاء[٣٢].

وكان عدد أعضاء غرفة تجارة بغداد لعام ١٩٤٨م (١٨) عضواً، ولجنة الكشف مكوَّنة من خمسة أعضاء، ولجنة الكفالات مكوَّنة من خمسة أعضاء أيضاً.

كانت وظيفة غرفة تجارة بغداد تعمل على تجهيز دواوين الحكومة والمحاكم بالمنشورات والمعلومات التي تُطلب منها عن التجارة والصناعة، وبسط آرائها التي تؤدي إلى تقدمها وتوسعها، والسعي لإزالة العراقيل التي تعترض سبيلها، وتسجيل أسعار البضائع والمواد والتحاويل، والقيام بوظيفة الحكم لحسم المنازعات التجارية، وتصديق القوائم التجارية، وإصدار الشهادات بمنشأ البضائع وغير ذلك[٣٣].

رابعاً: الاعتبارات المالية لغرفة تجارة بغداد.

كانت الاعتبارات المالية تُحدَّد من قبل لجنة إدارية لغرفة تجارة بغداد، في ضوء رأس مال العضو وحجم أعماله، بالنسبة لأعضاء الدرجة الأولى، فكان لديهم اعتبارات مالية تحدَّد بأكثر من (٢٢٥٠٠) دينار، وأقصى حدّ (٧٥٠٠٠) دينار، وكان أعضاء الغرفة بموجب النظام الداخلي يقسَّمون إلى خمسة أصناف أُضيف إليها صنف سادس وفقاً لنظام الغرفة الداخلي الصادر في شباط ١٩٣٦م[٣٤].

خامساً: دور غرفة تجارة بغداد في توثيق التعاون مع الدول العربية:

شارك العراق عام ١٩٣٧م في معرض باريس الدولي الذي عرف باسم "الفن والصناعة" وأشرف مير بصري على الجناح العراقي، إضافة إلى تمثيل غرفة تجارة بغداد[٣٥]، مع "عبد الإله حافظ"[٣٦] الذي كان يشغل منصب مدير التجارة في وزارة المالية، وتم إفتتاح المعرض في ٢٤ أيار ١٩٣٧م في القصر الكبير في باريس، وبلغ عدد الدول المشاركة في هذا المعرض (٤٢) دولة من الشرق والغرب، وفي حزيران ١٩٣٧م، افتتح الجناح العراقي بحضور عدد كبير من الفرنسيين والأجانب والعرب[٣٧].

يقول " مير بصري" كانت الأصول تقضي بأن تكون الخطب بالفرنسية لغة الدبلوماسية ولغة البلد، ولم يكن ذلك صعباً على الدكتور " عبد الإله حافظ" الذي تلقى دراسته العالية، أما (علي جودت الأيوبي)[٣٨] الذي تألفت وزارته في ٢٧ آب ١٩٣٤م، فطلب مني قبل موعد الافتتاح أنْ أُعدَّ له خطاباً باللغة الفرنسية، فهيأت له كلمة مختصرة، وأخذ يتمرَّن على قراءتها، لكنه سألني بعد أيام أنْ أوجزها، ومضت أيام أخرى وهو يطلب مني ان أختصر الخطاب كلّما أعاد النظر فيه، وأخيرا حلَّ اليوم الموعود ووقف الوزير المفوض على المنصة يُلقي كلمته، فقال: باسم جلالة ملك العراق أتشرَّف بإعلان افتتاح الجناح العراقي، وحصل العراق من خلال مشاركته في هذا المعرض على جوائز ذهبية وفضية وبرونزية[٣٩].

أما دور غرفة تجارة بغداد على الصعيد العربي، فقد أكدّت على ضرورة توسيع التبادل التجاري والاقتصادي بين العراق والدول العربية وبذلت جهوداً كبيرة في هذا المجال، ورحَّبت الحكومات العربية بالمقترح العراقي وخصوصاً الحكومات المصرية، واللبنانية، والسعودية، والأردنية، واليمنية، والسورية، ونال هذا المقترح تأييد الغرف التجارية في تلك الدول، لكن قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ـ ١٩٤٥م) أدى إلى توقف هذا المشروع، ولم يبدأ العمل به إلاّ بعد انتهاء الحرب[٤٠] وتأسيس (جامعة الدول العربية)[٤١].

المبحث الثاني: أوضاع العراق الاقتصادية (١٩٤٨ـــ ١٩٥١).

كانت متطلبات العراق من العملة الصعبة ولا سيما الدولار، يجري توفيرها عن طريق ترتيب تم تنظيمه مع بريطانيا إبتداءً من عام ١٩٤٥م، حيث أمكن تحويل مبلغ من الدولارات، وذلك من بقيا الجنيهات الإسترلينية المتجمعة للعراق، والجدير بالذكر ان الحكومة البريطانية لم تسدد قيمة كل ما كانت تشتريه من مواد زراعية وحيوانية من العراق، وإنما كانت تستبقي أكثر الأموال وخاصة إذا كانت من الدولارات لاستعمالها لإغراضها الخاصة، ولذلك تجمعت للعراق ديون كبيرة بالدولار على بريطانيا، حيث أجرت الحكومة البريطانية مع الحكومة العراقية ترتيبا تسمح بموجبه إطلاق كمية من الدولارات تستعملها الحكومة العراقية لاستيراد بعض المواد الضرورية جدا من أمريكا

ولاسيما الأدوية وغيرها، حتى أصبحت السوق العراقية سوقاً مفتوحة أمام البضائع البريطانية والأسواق الأخرى (٤٢).

أولاً: الوضع الاقتصادي لسنة ١٩٤٨م(٤٣).

كان الوضع الاقتصادي في هذه السنة متأزما ويعزى سبب ذلك إلى:

١. قلة المنتوج الزراعي ورداءته مما أدى إلى هبوط في حصيلة الضرائب على المحصولات الزراعية والطبيعية من جهة وإلى عدم وجود ما يتيّسر تصديره إلى الخارج، مما أدى إلى خسارة تقدر بنحو(٦٠٠٠٠٠٠) دينارـ المعدل السنوي للتصديرـ من جهة ثانية وبالإضافة إلى ذلك فان قلة الحاصل أدت إلى استيراد ما قيمته (٢٠٠٠٠٠٠) دينار من الحبوب من الخارج كسوريا وإيران للاستهلاك المحلي.
٢. الحرب الفلسطينية وما استنفذته من نفقات.
٣. وقف ضخ النفط إلى حيفا.

وكانت النتيجة عجز في المدفوعات يقدر بـ(١٣٠٠٠٠٠٠) دينار صرف من الأرصدة المجمدة.

ثانياً: الوضع الاقتصادي لسنة ١٩٤٩م(٤٤).

لقد تحسن الوضع الاقتصادي في هذه السنة تحسنا كبيرا بالنسبة إلى السنة الماضية أدى إلى هبوط العجز فيها ومن أسباب ذلك:-

١. تحسن المنتوجات الزراعية ووفرتها مما أدى إلى تصدير الحبوب إلى الخارج تقدر قيمتها بنحو (٦١١٥٠٠٠) دينار مقابل (٤٢١٠٠٠) دينار فقط في سنة١٩٤٨م.
٢. زيادة حصة العراق من النفط بضخه عن طريق طرابلس على سواحل البحر المتوسط، فكان إنتاج هذه السنة (٣٧٠٠٠٠٠) طن يقابلها(٣٠٠٠٠٠٠) طن في السنة الماضية.
٣. هبوط الأسعار في الخارج مما قلل من كلفة أسعار السلع المستوردة إلى العراق فكان مجموع الاستيراد في هذه السنة ماعدا إستيرادات شركات النفط نحو (٣٠٠٠٠٠٠٠) دينار مقابل (٣٦٠٠٠٠٠٠) دينار في السنة الماضية.
٤. تخفيض الباون الاسترليني مما أدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات العراقية وارتفاع الأسعار محلياً.

٥. زيادة صرفيات الزوار الإيرانيين بالنسبة للسابق وكان من نتائج هذا التحسن في الوضع الاقتصادي أن أصبح العجز في المدفوعات نحو (١٢٥٠٠٠٠) دينار يقابله (١٣٠٠٠٠٠٠) دينار في السنة ١٩٤٨.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي في سنة ١٩٥٠م(٤٥).

ان من أهم الظواهر الاقتصادية في هذه السنة ما يلي:-

١. أدى تخفيض الباون الاسترليني في آخر سنة ١٩٤٩م إلى ارتفاع الأسعار من الخارج غير حالة السوق المحلية كانت قلقة بالنظر لسحب قسم كبير من النقد وتجميده مما أدى إلى هبوط الأسعار وقلة الاستيراد.

ان من أهم أحداث هذا العام صدور قانون إسقاط الجنسية عن اليهود وتهافتهم على طلب إسقاط جنسيتهم العراقية مع عرض أموالهم المنقولة وغير المنقولة للبيع وتصفيتها وسحب أثمانها من التداول، على ان الإجراءات التي اتخذت قد خففت من حدّت الأزمة ومن جملتها حمل المصارف على تسليف التجار على الأموال المستودعة في الكمارك، وعدم مضايقتهم مع التساهل في قطع الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات بقدر الإمكان، كما أدى قانون تأجيل الرهونات على العقارات إلى تخفيف الضائقة النقدية.

٢. الحرب الكورية:-

كان اندلاع الحرب الكورية في منتصف هذه السنة سبباً في ارتفاع الأسعار في الخارج ارتفاعا كبيراً مما أدى إلى انتعاش حالة السوق المحلية وزيادة طلبات الاستيراد زيادة كبيرة.

٣. وظهر بعد ذلك عامل جديد أثر تأثيراً كبيراً في الوضع الاقتصادي وأدى إلى إقبال زائد على الاستيراد وهو صدور نظام الحصص للاستيراد من المناطق غير النادرة والتساهل في منح أكبر عدد ممكن من المستوردين الجدد حصصا تتناسب وقابلية كل منهم المادية ، كما سمح هذا النظام الجديد باستيراد المواد الضرورية كالأقمشة القطنية والسكر والشاي وغيرها من دون تحديد، فأقبل التجار المجازون بالاستيراد على استهلاك حصصهم سيما خلال الربع الأخير من هذه السنة خشية ان تهبط حصصهم في هذه السنة الجديدة إذا لم يستعملوها كاملة.

كان معدل مبالغ الاعتماد للاستيراد خلال النصف الأول من هذه السنة نحو(١٠٠٠٠٠٠) دينار شهرياً وأرتفع في الربع الثالث منها إلى نحو (١٥٠٠٠٠٠) دينار شهرياً وبلغ المعدل في الربع الأخير من السنة(٢٥٠٠٠٠٠) دينار شهرياً.

أما التصدير فقد ارتفعت أسعار بعض الصادرات المحلية ارتفاعا كبيرا سيما القطن نتيجة رداءة المنتوجات الأجنبية وارتفاع أسعار ها في الخارج ارتفاعا هائلاً، ووضع القيود على التصدير في الدول المصدرة، فقد حُدِّد تصدير القطن في أمريكا كما حَدَّدت استراليا تصدير الصوف، الأمر الذي أفاد المنتجين والمصدرين العراقيين فائدة كبرى.

٤. ان تعذر شحن الأموال المستوردة في الموعد المقرر بسبب الظروف العالمية الراهنة والقيود المفروضة على التصدير أدت إلى تمديد آجل الاعتمادات من وقت إلى لآخر يضاف إلى ذلك ان بعض المستوردين لم تكن تسمح حالتهم المالية إلى إبقاء الأموال بحوزتهم مخزونة لمدة طويلة، الأمر الذي يحملهم على عرضها للبيع بالرغم من هبوط الأسعار المحلية وارتفاعها في الخارج كل ذلك أدى إلى ركود حركة الاستيراد مما حمّل الحكومة على استيراد بعض المواد اللازمة لإغراضها الخاصة كالمواد الطبية والآلات وغيرها وللاستهلاك المحلي كالسكر وإطارات السيارات.

رابعاً: (ميزان المدفوعات)(٤٦) لسنة ١٩٥٠م:-

كان ميزان المدفوعات لهذه السنة مرتفعاً حيث انتهى بزيادة يقدر بـ(٦٠٠٠٠٠٠) دينار وسبب ذلك[٤٧]:-

١- قلة الاستيراد ولا سيما خلال النصف الأول من السنة.

٢- ارتفاع الصادرات ارتفاعا كبيراً لارتفاع الأسعار في الخارج ولرفع القيود عن التصدير في الداخل وذلك بإلغاء نظام الإجازات الفردية والاستعانة عنه بنظام الإجازات المفتوحة فبلغ قيمة ما صدر إلى الخارج خلال الأحد عشر شهرا الأولى من السنة نحو(١٨٠٠٠٠٠٠) دينار يقابلها نحو (١١٢٠٠٠٠٠) دينار لسنة ١٩٤٩ بكاملها، وقيمة ما صدر خلال سنة ١٩٥٠ نحو (٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار.

٣- زيادة كميات النفط المصدرة في هذه السنة عما كانت عليه في السابق.

٤- الحصول على قرض قدره(٣٠٠٠٠٠٠) دينار لمديرية السكك الحديدية، وان كانت الديون المترتبة عليها قد استهلكت القسم الكبير من هذا القرض.

خامساً: الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال عام ١٩٥١م(٤٨):-

أولاً: كان من أبرز أحداث هذه السنة صدور قانون تجميد أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية مما أدى إلى حفظ الثروة الوطنية في البلاد والحيلولة دون تهريبها إلى الخارج.

ثانيا: ان القسم الكبير من البضائع والمواد المستوردة والتي فتحت اعتماداتها لم تصل بعد بالنظر إلى القيود المفروضة عليها من قبل السلطات المسؤولة في البلاد المجهزة بسبب الظروف الراهنة، كما ان انخفاض الأسعار في الداخل وارتفاعها الفاحش في الخارج سبب ركود حركة الاستيراد ولهذا بات من المنتظر بعد استهلاك قسم من الأموال الموجودة محلياً ان ترتفع أسعار الحاجات وتشتد حركة الاحتكار والمضاربة، لهذا لابد من اتخاذ تدابير منها:-

١- مراقبة الحالة مراقبة تامة واتخاذ بعض الإجراءات مقدما لتأمين حاجة الناس سيما الطبقة الفقيرة من السلع الضرورية وللحد من ارتفاع الأسعار ارتفاعا كبيراً.

٢- الاتصال بالدول المصدرة والمجهزة بواسطة الممثلين السياسيين أو إرسال الوفود التجارية لمفاوضتها والاتفاق معها على عقد اتفاقات تجارية تؤمن تجهيز العراق بالكميات الضرورية مما يحتاجه من السلع والمواد وكذلك تصريف المنتوجات العراقية بطريقة المقايضة أو غيرها من الطرق.

٣- استيراد الحكومة المواد الضرورية لتأمين حاجة السكان بها وتصريفها بسعر مناسب للحد من ارتفاع الأسعار ومكافحة الغلاء.

٤- خزن بعض المواد الضرورية لسد الحاجة في الظروف العصيبة.

استنتاجات

ان دراسة الجانب الاقتصادي سواء كان محلياً أو دولياً ليس بالأمر السهل لان هذا الجانب له مردوداته الوجودية ولانه يعطي القوة الوجودية للدولة أو للفرد، فأصبح هذا الجانب قوة لمن يملكه وضعف لمن يفقده، ونظرا للمساحة الكبرى التي يشغلها الجانب الاقتصادي فقد نظّمت الحياة الاقتصادية بقوانين تسير بها سياسة الدولة ، لذلك فقد

كان هنالك نظام الغرف التجارية الذي يُمّهد لسياسة اقتصادية ناجحة، فتأسست على آثر ذلك غرفة تجارة بغداد وأخرى في البصرة والموصل، فكان لها من يمثلها في رئاستها وعضويتها.

ومن خلال ذلك يمكن ان نخرج بنتائج لهذه الدراسة:-

١- أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (٤٠) الذي أجازت بموجبه تأسيس الغرف التجارية، ولم يحدد القانون أي جهة أو مؤسسة أو شخصية تختص بعملية التأسيس، كما أجاز القانون تشكيل هيئة أدارية تمثل عمل غرفة تجارة بغداد.

٢- نظرا لثقل مركز بغداد التجاري والاقتصادي فقد أعطت الحكومة العراقية الأهمية القصوى لتأسيس هذه الغرفة وخاصة في عهد سلطة الانتداب البريطاني، يضاف إلى ذلك فان حضور بعض المسؤولين العراقيين على مستوى الوزراء في عملية التأسيس وانتخاب الهيئات الإدارية دليل واضح على أهمية ودور الغرف التجارية، كما ان مشاركة بعض الشركات الأجنبية وخصوصاً البريطانية يضيف الصفة الواسعة في مجالها التجاري والاقتصادي.

٣- الاعتبارات المالية هي التي وضعت من يكون في صفوف الغرف التجارية وبالتالي تشكيل لجان فرعية رسمت سياسة اقتصادية منفتحة من شأنها ان تحقيق مصلحة البلاد.

٤- من خلال دراسة الغرفة التجارية يظهر ان تأسيس مثل هذه الغرف لم يقتصر على الاقتصاديين بل كان هنك بعض السياسيين ومنهم (ياسين الهاشمي) في تأسيس بورصة وكان الهدف منها السيطرة على المتاجرة بالمنتوجات المحلية.

٥- لم يقتصر عمل الغرف التجارية على الوضع التجاري والاقتصادي في العراق فحسب، بل كان له دوراً واهتماماً كبيراً في المشاركة في المحافل الدولية، وتوثيق التعاون التجاري والاقتصادي بين العراق والدول العربية.

٦- كان الوضع الاقتصادي العراقي خلال الفترة الواقعة بين (١٩٤٨- ١٩٥١م) متأرجحاً بين النمو والعجز وحسب المعطيات الاقتصادية العراقية والعربية والعالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وحتى العسكرية والفنية.

من خلال الدراسة يتضح ان الإجراءات الدولية في مجال البضائع والمواد المستوردة والقيود المفروضة عليها من قبل السلطات في البلدان المجهزة إضافة إلى ركود حركة الاستيراد واستهلاك قسم من الأموال في الداخل وارتفاع الأسعار دفعت الجهات المسؤولة إلى اتخاذ عدّة إجراءات من اجل السيطرة على الأوضاع الداخلية للبلاد.

هوامش البحث

١- للتعرف على اسماء اعضاء اللجنة ينظر: يعقوب يوسف كورية، يهود العراق تاريخهم احوالهم هجرتهم، عمان، منشورات الاهلية، ١٩٩٨ ، ص٣٧.

٢- يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديما وحديثاً، بغداد، مطبعة الفرات، ١٩٢٢، ص١٤٨.

٣- جعفر ابو التمن (١٨٨١ــ ١٩٤٥): ولد في بغداد وانتقل الى ايران لغرض القيام ببعض الاعمال التجارية، وكان له دور كبير في تأسيس المدرسة الجعفرية عام ١٩٠٨، أصبح وزيراً للتجارة عام ١٩٢٢، وعضواً في غرفة تجارة بغداد عام ١٩٢٨، ونائباً للغرفة خلال الاعوام ١٩٢٩ــ ١٩٣٩، توفي في بغداد، للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، دار الرشيد للنشر، ط٢، ١٩٨٠، ص٢٤٢.

٤- حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني الى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، القاهرة، دار الحياة، ٢٠١١، ص٢٨٠.

٥- تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٣٥ــ ١٩٣٦ المالية، القسم الأول، ص١٣؛ أحمد عبد القادر القيسي، الدور الاقتصادي ليهود العراق ١٩٢١ــ ١٩٥٢، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية ــ كلية التربية، ١٩٨٨، ص٧٦.

٦- صباح عبد الرحمن، الطائفة اليهودية في بغداد ١٩٢١ــ ١٩٥٢، اطروحة دكتوراه، بغداد، معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، ٢٠٠١، ص٧٣.

٧- صبيح نشأت (١٨٨٢ــ ١٩٢٩): سياسي عراقي وهو أول أمين عام للعاصمة بغداد بعد ان أصدرت الحكومة العراقية وبإيعاز من رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالة السيد عبد المحسن السعدون وتمت مصادقة مجلس الوزراء في ٦ شباط ١٩٢٣ حتى ١٤ ايلول ١٩٢٤، وهو أول من ألبس موظفي امانة العاصمة الزي الموحد، واول من وضع شعار لأمانة بغداد، شغل منصب وزير الدفاع عام ١٩٢٥ واستمر لمدة سنة ونصف توفي في تركيا.

للتفاصيل ينظر: فاتن محيي محسن، مير بصري سيرة وتراث، بغداد، دار ميزوبوتاميا، ٢٠١٠، ص٨٩.

٨- كان الغرض من وراء ذلك ان لا تكون هناك فئة طاغية في ادارة غرفة تجارة بغداد من شأنها ان تهيمن على اتخاذ القرار. ينظر: فاتن محيي محسن، المصدر السابق، ص٩٣.

٩- كانت هناك اعتبارات مالية تحدد باكثر من (٢٢٥٠٠) دينار وأقصى حد (٧٥٠٠٠) دينار، وكان التحديد يتم على أساس رأس مال العضو وحجم أعماله. ينظر: حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية، الكتاب الأول، المصدر السابق، ص٧٧.

١٠- أحمد عبد القادر القيسي، المصدر السابق، ص٧٧.

١١- كانت الهيئة الادارية لغرفة تجارة البصرة تتكون من تسعة اعضاء، للتفاصيل عن الهيئة الادارية لغرفة تجارة البصرة ينظر: مأمون كيوان، اليهود في الشرق الاوسط، الاسكندرية ــ مصر، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦،ص٣٤.

١٢- ياسين الهاشمي (١٨٨٤ــ ١٩٣٩): ولد في محلة البارودية في بغداد، وانتقل الى اسطنبول والتحق بالمدرسة العسكرية عام ١٨٨٩، وتخرج منها ملازماً ثانياً عام ١٩٠٢، عاد الى العراق واشترك في وزارة عبد المحسن السعدون وزيراً للمواصلات والاشغال عام ١٩٢٢، ألف وزارته الاولى عام ١٩٢٤، أسس حزب الشعب عام ١٩٢٥، وألف وزارته الثانية في ١٧ آذار ١٩٣٥، وبقي حتى عام ١٩٣٧، استقال على أثر انقلاب بكر صدقي، توفي في بيروت عام ١٩٣٧، للتفاصيل ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢ــ ١٩٣٦، البصرة، (د.ن)، ١٩٧٥، ص١١٢؛ خيري العمري، شخصيات عراقية، ج١، بغداد، دار المعرفة، ١٩٥٥،ص١٠١.

١٣- البورصة: لفظة فرنسية تُطلق على المكان الذي يجتمع فيه التجار والصيارفة لغرض البيع والشراء، وكذلك المضاربات والمقايضات، كما أُطلقت عل الاجتماعات والاعمال التي تجري فيها، فضلا عن ذلك لها دور بارز في تنظيم الاوراق المالية (الاسهم والسندات) للشركات التابعة لها. للتفاصيل ينظر: علي ابراهيم محمد العامري، الادارة المالية، بغداد، ١٩٩٨، ص١٠١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، بيروت، مطبعة دار الكتب، ط٤، ١٩٧٤، ص٨٠.

١٤- مير بصري، رحلة العمر من ضفاف دجل والى وادي التيميمس،أورشليم القدس، منشورات رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، ١٩٩١، ص٤٥.

١٥- إبراهيم حاييم معلم (١٨٧٦ــ ١٩٥٢): ولد في بغداد في ٣آب وتخرج في المدرسة الاعدادية الملكية سنة ١٨٩٧، وعلى اثر الاحتلال البريطاني ١٩١٧ عين معوناً للحاكم السياسي في الحلة ١٩١٨ ثم ملاحظ وزارة المالية ١٩٢٠ ثم مدير التقاعد ١٩٢٣، ومعاون سكرتير وزارة المالية ١٩٢٥ ومدير الذاتية وسكرتير الوزارة ومساعد سكرتير وزارة الري والزراعة (١٩٢٨ــ ١٩٣٠)، غادر العراق عام ١٩٥١، توفي في (اسرائيل) في ٢٤ حزيران ١٩٥٢. للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٤،ص٣٩٠؛ مير بصري، اعلام اليهود في العراق الحديث،بيروت، الفرات للنشر، ٢٠٠٩،ص١٦٨.

١٦- محمد كامل الخضيري (١٨٩٣ــ ١٩٦٤): ولد في بغداد، انتخب عضواً في مجلس ادارة غرفة تجارة بغداد عام ١٩٢٩، ثم اختير سكرتيراً لها عام ١٩٣٥، فرئيساً لها عام ١٩٣٩، انتخب نائبا عن العمارة عام ١٩٤٣، وكان رئيساً لحزب الاحرار عام ١٩٤٦،توفي في بغداد عام ١٩٦٤، ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص٦٤٨ـ ٦٥٠.

١٧- مير بصري (١٩١١ــ ٢٠٠٦): ولد في بغداد، في محلة تحت التكية ثم انتقل الى شمالي بغداد، ينتمي الى اسرة عرفت بأسم (آل بصري) ثم بأسم (عبوديا) ثم عادت الى الاسم الأول، تسلم منصب رئيس الطائفة الموسوية في العراق (١٩٧١ــ ١٩٧٤)، عمل على توثيق التعاون بين العراق والدول العربية، شارك في مؤتمر التجارة الدولي الذي عقد في بلدة راي في ولاية نيويورك الامريكية عام ١٩٤٤، له العديد من المؤلفات والبحوث والمقالات من اهمها: مباحث في الاقتصاد العراقي و رجال وظلال واعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث وغيرها، توفي في لندن عام ٢٠٠٦. للتفاصيل ينظر: فاتن محيي محسن، المصدر السابق، ص٢٩ وما بعدها.

١٨- تقرير غرفة تجارة بغداد لعام ١٩٣٥ــ ١٩٣٦ المالية، العام الأول، بغداد، مطبعة دنكور الحديثة، ص١١ــ ١٢.

١٩- خلدون ناجي معروف، الاقلية اليهودية في العراق ١٩٢١ــ ١٩٥٢، ج١، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٥٧، ص١٢٥.

٢٠- تقرير غرفة تجارة بغداد ١٩٣٦ــ ١٩٣٧، المالية، ص١٦.

٢١- حكمت سليمان (١٨٨٩ــ ١٩٦٤): درس الحقوق في اسطنبول، وعين وزيراً للمعارف بعد عودته من استنابول عام ١٩٢٥، شغل منصب وزير العدلية عام ١٩٢٨، وهوأح مؤسسي

حزب الاخاء الوطني، شغل منصب وزير الداخلية في حكومة رشيد عالي الكيلاني الاولى والثانية عام ١٩٣٣، شكل وزارته في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ بعد انقلاب بكر صدقي، توفي في بغداد، للتفاصيل ينظر: عكاب يوسف ركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الاداب، ٢٠٠٥، ص٥٣ــ٥٤.

٢٢- بكر صدقي (١٨٩٠ــ ١٩٣٧): ولد في منطقة عسكر التابعة لمدينة كركوك شمال العراق من أصل كردي، اكمل دراسته في المدرسة العسكرية الرشيدة ثم المدرسة العسكرية في استانبول، اشترك مع الجيش السوري عام ١٩١٥، ثم انتقل الى صفوف الجيش العراقي بعد تأسيسه عام ١٩٢١، استطاع من القضاء على تمرد الاثوريين عام ١٩٣٦، قاد اول انقلاب عسكري في تارخ العراق في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦و اغتيل في الموصل في الحادي عشر من آب ١٩٣٧، ينظر: موسى علي الطيار، اضوار على مقتل الفرقين جعفر العسكري وبكر صدقي، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١، ص١٦.

٢٣- مير بصري، رحلة العمر من ضفاف دجلة الى وادي التيميمس، المصدر السابق، ص٤٥.

٢٤- صباح عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٣٣.

٢٥- تقرير غرفة تجارة بغداد لعام ١٩٣٨ــ ١٩٣٩، القسم الأول، ص١٤ــ ١٥.

٢٦- تقرير غرفة تجارة بغداد لعام ١٩٣٨ــ ١٩٣٩، المصدر نفسه، ص٢٢ــ٢٣.

٢٧- مجلة غرفة تجارة بغداد العدد(٣) ١٩٤٠، ص١٦.

٢٨- مير بصري، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد الرابع، السنة الرابعة، ١٩٤١ ص١٨ــ ١٩.

٢٩- جون سمرسكليل John Summerskil: سكرتير السفارة البريطانية التجاري في بغداد، كان مع موظفيه يراجعون غرفة تجارة بغداد وذلك لا ستطلاع أحوال التجارة المحلية وتطورهاواحصاءاتها وذلك بسبب تقلص حجم المبادلات التجارية مع بريطانيا لأن التجار وخصوصاً اليهود فتحوا اسواقاً جديدة في اليابان ووسعوا معاملاتهم مما كان له أثر سلبي على التجارة مع بريطانيا، للتفاصيل ينظر: فاتم محيي محسن، المصدر السابق، ص٩٩.

٣٠- مير بصري، رحلة العمر من ضفاف دجلة الى وادي التيميمس، المصدر السابق، ص٥٣.

٣١- صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ــ ١٩٥٢، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،ط٢، ١٩٨٦، ص٢٥.

٣٢- مير بصري، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد الرابع،١٩٤٧، ص٢٨.

٣٣- غرفة تجارة بغداد، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩، ص٢٧.

٣٤- حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٨٢؛ تقرير غرفة تجارة بغداد لعام ١٩٣٥ـ ١٩٣٦، المصدر السابق، ص١٥

٣٥- صادق حسن السوداني، المصدر السابق، ٢٦.

٣٦- عبد الآله حافظ (١٨٩٥ـ ١٩٧٦): ولد في الموصل، ودرس طب الأسنان في استانبول، ثم سافر الى باريس عام ١٩١٩، عيّن وزيراً للتجارة في وزارة المالية عام ١٩٣٥ بعد عودته الى العراق، تولى وزارة الاقتصاد عام ١٩٤٢، ثم الإعلام بالوكالة عام ١٩٤٣، وأصبح وزيراً للتموين عام ١٩٤٦، توفي في بغداد. للتفاصيل ينظر، حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٣،بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨، ص١٣٨ـ ١٣٩.

٣٧- مير بصري، رحلة العمر من ضفاف دجلة الى وادي التيميمس، المصدر السابق، ٩٧.

٣٨- علي جودت الأيوبي (١٨٨٦ـ ١٩٦٩): ولد في الموصل ودخل المدرسة العسكرية في استانبول وتخرج منها ضابطاً عام ١٩٠٦، وأصبح وزيراً للداخلية في وزارة جعفر العسكري الأولى عام ١٩٢٣، أصبح رئيساً للديوان الملكي، وفي عام ١٩٣٤ شغل منصب رئيس ووزير الداخلية وكالة، ثم مفوض للعراق في باريس عام ١٩٣٧ ورئيس للوزراء في الاعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٧، توفي في بيروت، للتفاصيل ينظر، توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، لندن، رياض الريس للنشر، ١٩٥٨، ص١٠٤ـ ١٠٧.

٣٩- فاتن محيي محسن، المصدر السابق، ص٩٧.

٤٠- فاتن محيي محسن، المصدر نفسه، ص١٠٠.

٤١- جامعة الدول العربية: منظمة دولية تأسست في آذار عام ١٩٤٥، ضمت عدداً من الدول العربية منها العراق، مصر، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا، فلسطين، شرق الاردن، اليمن، وكان الهدف منها تحقيق التعاون العربي على جميع الصعد وخصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتربوية في العام العربي، وكانت تبحث مشكلات مختلفة وخصوصاً القضية الفلسطينية، وتم تعيين عبد الرحمن عزام من مصر أول أمين عام لجامعة الدول العربية. للتفاصيل ينظر: حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات مع دراسة للأرشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي، بيروت، منشورات دار النهضة العربية، ط٤، ٢٠١٠، ص٣٥١ـ ٣٥٢.

٤٢- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي اجتماعي واقتصادي، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج٢، بغداد، منشورات الفجر، ١٩٨٨،

ص٥١٧؛ محمد سلمان حسن، التطورات الاقتصادية في العراق ١٨٦٤ــ ١٩٥٨، بيروت،المكتبة العصرية، ١٩٦٥، ص٢٥٤.

٤٣- الدولة العراقية، مجلس النواب، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة الميزانية لعام ١٩٥١ المالية ، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥١،ص١١.

٤٤- المصدر نفسه، ص١١،

٤٥- المصدر نفسه، ص١٢.

٤٦- ميزان المدفوعات: هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دول معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال مدة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة، أو هو بيان توقع فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين الاشخاص المقمين في الدولة والاشخاص المقيمين في الدول الاخرى خلال مدة معينة تحدد في المعتاد بسنة. ينظر: وليد عبدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص١.

٤٧- الدولة العراقية، مجلس النواب، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة الميزانية العامة ١٩٥١، المصدر السابق، ص١٣.

٤٨- المصدر نفسه، ص١٣.